الملازمة لطلب العلم ومع ما لهم عليه من حق الصحبة وتردد هم اليه واعتمادهم
عليه وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ليتعلمن قعلون ولمن تتعلمون منه وعن
الفضيل بن عياض رحمه الله ان الله عز وجل يحب العالم المتواضع ويبغض العالم
الجبار ومن تواضع لله تعالى ورثه الحكمة وينبغي ان يكون حريصا على تعليمهم
متنجا به مؤثرا له على حوائج نفسه ومصالحه ما لم تكن ضرورة ويرجع بهم عند اقبالهم
اليه لحديث ما سعيدا تابوا ويظهر لهم البشر وطلاقة الوجه وتحسن البهم
بعلمه وماله وجاهه بحسب المتيسر ولا يخاطب الفاضل منهم باسمه بل بكنيته
ونحوها في الحديث عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكنى اصحابه اكراما لهم وتسنية لاموهم وينبغي ان يتفقدهم ويسأل عمن غاب
منهم وينبغي ان يكون باذلا وسعه في تفهيمهم وتقريب الفائدة اليهم اذا هم حريصا
على هدايتهم وتفهيم كل واحد بحسب فهمه وحفظه فلا يعطيه ما لا يحتمله ولا يقتصر
به عما يحتمله بلا مشقة ويخاطب كل واحد على قدر درجته وبحسب فهمه وهمته
فيكتفي بالاشارة لمن يفهمها فهما خفيفا وتوضح العبارة لغيره ويكرر ما لمن لا
يحفظها الا بتكرار ويذكر الاحكام موضحة بالامثلة وغير ذلك لمن لا يحفظ
له الدليل فان سهل دليل حفظه ذكره له وذكر الدليل بختمها ويذكر هذا ما ينبغي
على هذه المسئلة وما يشبهها وحكمها وما يقاربها وما يخالفها ويذكر
الفرق بينها ويذكر ما يرد عليها وجوابه ان امكنه وبين الدليل الضعيف
ليلا يغتر به فيقول استدل بكذا وهو ضعيف لكذا وبين الدليل المعتمد
ليعتمده وبين له ما يتعلق بهما من الاصول والامثال والاشباه واللغات
وبينهم على غلط من غلط فيها من المصنفين فيقول مثلا هذا هو الصواب وانما
ما ذكره فلان فغلط او تصحيف قاصدا التصحيف لا لغرض به لذا النقص
للمصنف وبين له على التدريج قواعد المذهب التي لا تزال عالما كقولهم
اذا اجتمع سبب ومباشر قدم المباشر واذا اجتمع اصل وطارئ بني المسئلة

على قولهم واذا اجتمع قولان قديم وجديد فالعمل غالبا بالجديد الا في مسايل
معدودة سنذكرها ان شاء الله تعالى وان من تنقص شيئا لغرضه لا يقبل قوله
في الرد الى المالك ومن تنقصه لغرض المالك قبل قوله في الرد الى المالك لا غير
وان الحدود تسقط بالشبهة وان الامين اذا فرط ضمن وان العدالة والكفاءة
شرط في الولايات وان فرض الكفاية اذا فعله من يحصل به المطلوب سقط
الحرج عن الباقين والا اثموا كلهم بالشرط الذي قدمناه وان من ملك انشاء عقد
ملك الاقرار به وان النكاح والنسب مبنيان على الاحتياط فان الرخص
لا تباح بالمعاصي وان الاعتبار في الايمان بالله تعالى او الطلاق والعتاق
وغيرها بنية الحالف ان يكون المستحلف قاضيا ان استحلفها الله تعالى لدعوى
عليه فان الاعتبار بنية القاضي وبأنه ان كان الحالف بوافقه في الاعتقاد
فان خالفه كحنفي استحلف شافعيا في شفعة الجوار فقيمن يعتبر نيته وجهان
وان اليمين التي يستحلف بها القاضي لا تكون الا بالله تعالى وصفاته وان الضمان
يجب في مال المتلف بغير حق سواء كان مكلفا او غيره بشرط كونه من اهل الضمان في
حق المتلف عليه فتولنا من اهل الضمان احترازا من اتلاف الحربي مال حربي
ونفسه وعكسه وقولنا في حقه احترازا من اتلاف العبد مال سيده الا ان
يكون المتلف قاتلا خطأ او شبه عمد فان الدية على عاقلته وان السيد لا يثبت
له مال في ذمة عبده ابتداء وفي ثبوته دواما وجهان وان اصل الجمادات الطهارة
الا الخمر وكل نجاسة مسكرة وان الحيوان على الطهارة الا الكلب والخنزير وفرع
احدهما وبين له جملا مما يحتاج اليه ويضبط له من اصول الفقه وترتيب
الادلة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس واستصحاب الحال عند من يقول
به وبين انواع الاجماع ودرجاتها وكيفية استثمار الادلة وبين
حد الامر والنهي والعموم والخصوص والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ وان
صيغة الامر على وجوه وانه عند تجرده يحمل على الوجوب عند جماهير الفقهاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)